جامعة وادي النيل
مجلة النيل للعلوم التربوية
(ISSN: 1585 – 7070)
العدد الثاني، سبتمبر 2019
http://www.nilevalley.edu.sd

تقييم تمويل التعليم العام للعامين 2009- 2010م

د. انعام عبد الله بشير فضل[1]

مستخلص

هدفت الدراسة لتقييم وتمويل التعليم على مستويين على المستوى القومي والولائي وذلك بتقييم خطة التعليم المضمنة بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2007- 2011) من خلال مقارنة مقترحات الخطة وواقع تنفيذ الخطة للعام 2010م وتقييم تمويل التعليم بولاية نهر النيل كنموذج للصرف على التعليم للعام 2009. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1/ ضعف التمويل الحكومي مقارنة بالتمويل غير الحكومي.

2/ عدم الالتزام بتمويل خطط التعليم المضمنة بالخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعكس الترتيب المتأخر للتعليم في سلم أولويات الدولة عند إجراء الموازنة العامة.

3/ التمويل الحكومي رغم ضعفه يخصص للتسيير ومرتبات العاملين دون الاحتياجات الفعلية للبيئة المدرسية.

4/ اعتماد التعليم على التمويل غير الحكومي رغم أهميته إلا أنه لا يمكن رصده وتحديده ووضع الخطط المستقبلية على ضوئه.

5/ عدم أفراد قطاع للتعليم منفصل عن قطاع الخدمات عند إجراء الموازنات العامة للدولة يؤدي إلى ضعف التمويل الحكومي والاعتماد الكلي على التمويل غير الحكومي يؤثر على توفير كثير من احتياجات العملية التعلمية.

1 . أستاذ مشارك بجامعة وادي النيل

Abstract

Abstract

This study aimed at assessing the financing of education on both the national and state levels. That is by assessing the educational plan included in the quintile plan for the economic and social development, (2007-2911) by comparing the proposals of the plan and motives of plan implementation for the year 2010. The study also aimed at evaluating education funding in River Nile State as a model to be followed in spending on education for the year2009.

The study adopted the descriptive approach which is based on analyzing the data collected for the study. The study has come up to the following results:

1/poor government funding compared to the non-government one.

2/lack of commitment to education funding included in the national plans for economic and social development, reflects the order backlog for education in the ladder of priority in the state when running the general budget.

3/Despite the weakness of government funding it is conducted for the business and workers' salaries rather than the real needs of school environment.

4/Education dependence on non-governmental funding-despite its importance- cannot be monitored and identified to state future plans on the light of it.

5/Lack of separate-non-members of education sector from service sector when running general government budget, leads to poor funding of government and the absolute dependence on non-government funding which affects the availability of a lot of the needs of the educational process.

المقدمة

اكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة الدول والمجتمعات باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فهو من ناحية يمثل أحد أهم مجالات التنمية البشرية وأبرز أهدافها، ومن ناحية يمثل استثماراً في رأس المال البشري، والذي يعد أهم وأرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق، فالإنسان في المحصلة النهائية هو الثروة الحقيقية للأمم وأن التطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الانجاز المادي والثراء النقدي وإنما بما أحرزه من إنجاز علمي، وإنتاج معرفي، وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية والمهارات الإنسانية والقدرات الذهنية والإبداعية. بالإضافة إلى أن التعليم أصبح مورداً استراتيجياً للمجتمعات الحديثة والذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الأطر العلمية المتخصصة، بحيث يعد التعليم طاقة إنتاجية متنوعة وثروة متجددة ودائمة، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، والتي من شأنها تحسين جودة الحياة الإنسانية، أن إدراك المجتمعات المعاصرة لضرورة بناء وتكوين القوى البشرية ضماناً لتبوئها مسئولية البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مجتمعاتها. أدى إلى الاهتمام الكبير بالتعليم حتى أصبح التعليم من منظور عالمي مسئولية كبرى تسهم فيها بقوة كل من الحكومات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية على تنوعها والاهتمام بالتعليم يتبلور من خلال التزايد المطرد في إنفاق الحكومات على الاحتياجات التعليمية مثل بناء المدارس وتعيين المعلمين والصرف على الكثير من المستلزمات التعليمية كإعداد المعلمين وتدريبهم وتوفير المناهج والكتب الدراسية والوسائل التعليمية، والعمل على توفير بيئة غنية بالمحفزات المعرفية وغير ذلك من مستلزمات وخدمات أخرى.

الأسباب التي دعت لإجراء الدراسة:

من الملاحظ أن النظام التعليمي لم يحظ بنصيب كبير من المتابعة والتطوير واكتفت الحكومات ببعض التعديلات والتحسينات على عملية المنهج والسلم التعليمي وإعداد المعلم، أما البيئة المدرسية ونظم الامتحانات والتقويم وتوظيف المعلمين لم يجر عليها تغير كبير بحيث تلبي طموحات المستقبل. وبما أن التمويل يمثل المدخل الأساس لكل العمليات التعليمية على كافة مستوياتها، والتعليم في السودان مازال به العديد من جوانب القصور، تناولت هذه الورقة واقع تمويل التعليم بصورة عامة من خلال تقييم تمويل خطة التعليم للعام 2010م وتقييم تمويل التعليم بولاية نهر النيل للعام 2009 كنموذج.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة لتقييم تمويل التعليم على مستويين على المستوى القومي والولائي وذلك بتقييم خطة التعليم المضمنة بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2007- 2011م) من خلال مقارنة مقترحات الخطة وواقع تنفيذ الخطة للعام 2010 وتقييم وتمويل التعليم بولاية نهر النيل كنموذج للصرف على التعليم للعام 2009.

المنهج:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي (تحليل المحتوى) وذلك باستقراء الخطة وتقارير التنفيذ وتحليل محتواها واستخلاص النتائج.

الإطار النظري:

تعريف التمويل:

التمويل في اللغة هو الإمداد بالمال وفي الاصطلاح هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بالمال [1]

يعرف التمويل بأنه عبارة عن عمليات تترتب عليها مجموعة من القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالإنفاق الاستثماري والرأسمالي، والتي يترتب عليها مجموعة من النتائج ومنها تحديد المركز المالي وتحديد ربحيتها [2]

كما عرف التمويل أيضا بأنه أحد مجالات المعرفة لأنه يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات الخاصة بمجالات المعرفة الرئيسة التي تتعلق بالحصول على الأموال وتجميعها من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات [3]

يمكن تعريف التمويل بأنه علم، لاعتماده على مجموعة من الأسس العلمية والنظريات الخاصة بمجالات المعرفة الرئيسة التي تتعلق بالحصول على الأموال وتجميعها من المصادر المختلفة، واستثمارها واستخدامها بواسطة أشخاص طبيعيين ومعنويين.

ويمكن أن يعرف بأنه فن لأنه يتطلب مهارة في اختيار مصادر التمويل المختلفة التي تتناسب وطبيعة إمكانات المؤسسة وكذلك القدرة على استثمارها في المجالات التي تحقق عائد أكبر بالإضافة إلى انه يشمل التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية والمشاكل المالية التي تتعرض لها المؤسسة في المستقبل

العلاقة بين التخطيط والتمويل:

التمويل بمعناه العام يعني توفير الاعتماد اللازم للإنفاق على المشروعات، ويعرف التخطيط بمجموعة الإجراءات المقصودة والمتكاملة والمنسقة ترتكز على سياسات محددة وواقعية ومرسومة على ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة بهدف تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا خلال فترة زمنية وهو بذلك يمثل عملية المقابلة بين الموارد والاحتياجات التي تسعى الدولة عن طريقها لتحقيق التنمية وتعرف التخطيط بأنها عبارة عن طرق تعد مسبقاً لإنجاز بعض الأعمال وتعتمد على دعامتين أساسيتين هما:

1/ التنبؤ: ويقوم على الإحصاء واستقراء الماضي والحاضر واتجاهاته بغية الوصول إلى تصور ما سيكون عليه المستقبل.

2/ الأهداف: وهي بمثابة الغايات التي تصبو الخطة إلى تحقيقها في الواقع [4]

وبما أن الخطط في جوهرها هي تصور للطريق الذي ينبغي إتباعه وصولا للمستقبل. أي بمثابة الجسر الرابط بين الواقع والمستقبل، وعبور الجسر يتطلب الكثير من العمليات التي تحتاج لتوفير التمويل

لإجرائها لذا ترتبط عملية التمويل ارتباطا وثيقاً بالتخطيط العام للدولة ومقترحات تمويل الخطط تساعد في عمل الموازنة العامة للدولة بين حاجات المجتمع وموردة المالي وعلى ضوءها يمكن تحديد إسبقية تمويل المشروعات. واستقراء تمويل خطة التعليم المضمنة بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007- 2011 يعطي مؤشر لترتيب أسبقية التعليم في سلم أولويات الدولة.

مصادر تمويل التعليم:

المصدر أو المورد المالي RESOURCE اللازم للصرف على التعليم ويعني التزام جهة محددة (أو عدة جهات) بدفع تكاليف العملية التعليمية وينبغي أن يكون المورد أو المصدر ثابتاً ومتدفقا وكافيا وقابلا للنمو والتنمية الذاتية المستدامة. تتعدد مصادر تمويل النظم التعليمية وتتنوع ولكنها يمكن أن تختصر في ثلاثة أشكال شائعة هي

1/ المصادر الحكومية وتدخل ضمنها المساعدات الدولية.

2/ المصادر الأهلية.

3/ الجهود الذاتية.

ولكل مصدر من هذه المصادر مؤيد ومعارض والجدل حول هذه الأساليب لتمويل التعليم لا يكاد ينتهي حتى يبدأ من جديد حتى بات في يقين الكثير من المعنيين بالشأن التعليمي ضرورة تضافر كافة أشكال مصادر تمويل التعليم لأي نظام تعليمي وأن الاقتصار على مصدر واحد يهدد النظام التعليمي بالأزمات التمويلية المتوقعة.

التمويل الحكومي:

هو المقدار الذي يفترض أن يخصص للتعليم من ميزانية الدولة أو من الناتج القومي الاجمالي والواقع يوضح بأن ليس هناك قطاع مخصص للتعليم في موازنة الميزانية، بل يتم الصرف على التعليم من خلال الصرف على قطاع الخدمات، ورغم قلة المبالغ المخصصة لهذا القطاع إلا إنها في كثير من الأحيان تكون غير حقيقية لأن مصداقية الموازنة العامة للدولة تواجه معوقات من جراء محدودية تقدير التكاليف، وتحديد أولويات السياسات القطاعية والمشروعات أُثناء عملية إعداد الموازنة، والتقلبات التي تشهدها عملية تنفيذها، بالإضافة إلى ذهاب أكثر من 95% من التمويل لتغطية النفقات الجارية وتسيير الأعمال الروتينية.

وباستقراء التقرير المالي لوزارة التربية والتعليم الاتحادية للعامين 2009- 2010 نجد ما يؤكد ذلك كما موضح بالجدولين التاليين:

جدول رقم (1) التقرير المالي للعام 2009م:

تعويضات العاملين	السلع والخدمات	الامتحانات	تدريب المعلمين	الجملة
16.6.2.191	3.874.568	37.775.115	5.766.665	64.018.539

إذا قارنا الصرف على تدريب المعلمين في العام 2009 باعتبار تدريب المعلمين يدعم الخطط المستقبلية للتعليم نجده يشكل نسبة 1.56% من الصرف.

جدول رقم (2) التقرير المالي للعام2010:

جهات الصرف	الاعتماد	المستلم	المنصرف
السلع والخدمات	5.500.000.00	5.384.508.00	5.384.508.00
الامتحانات	38.000.000.00	37.996.130.00	37.996.130.00
التدريب	10.000.000.00	10.000.000.00	10.000.000.00
تعويضات العاملين	17.500.000.00	15.694.375.00	15.694.375.00
الضيافة الرسمية	140.000.00	140.000.00	140.000.00
الوفود والمؤتمرات	300.000.00	275.000.00	275.000.00
الجملة	71.440.000.00	69.490.013.00	69.490.013.00

[6] التقرير المالي للعام 2010 السودان وزارة التربية والتعليم العام

الصرف على التدريب في العام 2010 م 6.9% وهذه النسبة مرتفعة عن العام 2009 م بنسبة 5.34%

1/ إن الخطة القومية جاءت طموحة لكنها لم تستند على معلومات واقعية وحقيقية، لذا لجأت الوزارة باعتبارها الجهة المباشرة للعمل لوضع خطط تتوافق والاحتياجات الفعلية للمرحلة.

2/ إن الخطط القومية جاءت طموحة وعند إجراء الموازنات لم يكن التعليم أسبقية في سلم الأولويات، ولم يتم التمويل فلجأت الوزارة لوضع خطط إسعافية حسب أولويات الوزارة الجداول من (3-12) الخطة الخمسية 2007 -2011 توضح ذلك.

التمويل الأجنبي:

أصبح التمويل أحد الآليات العالمية التي تشكل في إطارها العلاقات الدولية بين المانح والدولة المستفيدة ومستقبل تلك العلاقة يدور حولها جدل مستمر على كافة المستويات وبين مختلف المتخصصين والمتعمقين حول مدى ضرورة الاعتماد على التمويل الخارجي، فهناك آراء مؤيدة لإنشاء علاقات دولية

للحصول على تلك المساعدات، من منطلق أن الدول النامية لا تستطيع أن تواجه تعثراتها الاقتصادية بمفردها، ولذا لا بد من وجود دولي، والآخرون المعارضون لعملية التمويل يرون أنه شكل من أشكال السيطرة والهيمنة الجديدة التي تنتهجها الدول المتقدمة لصياغة العلاقة بينها وبين الدول النامية بشكل جديد، والدعم الأجنبي يشمل: المنح والقروض والمعونات، ويكون في شكل أموال أو منح دراسية، أو مواد مستهلكة أو معدات مصدرها الدول الصديقة أو المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.. من المشاكل التي تحد من الاستفادة القصوى من التمويل الأجنبي تذبذب سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، وضعف التزام الحكومة السودانية بالتزاماتها تجاه الجهات المانحة.

التمويل الشعبي (مساهمات المجالس التربوية)

إن الدعم الشعبي أسهم بصورة كبيرة فاقت الإسهام الحكومي منذ بداية القرن الماضي ففي مجهودات بابكر بدري لتعليم النساء في عام 1907 خير دليل ثم تولى مؤتمر الخريجين نشر التعليم بصفة عامة والتعليم الأوسط والثانوي بصفة خاصة في منتصف القرن العشرين، فقد فاقت عدد المدارس الأهلية عند فجر الاستقلال عدد المدارس الحكومية.

استمر الدعم الشعبي وما زال يقدم الكثير للتعليم، ولكن أثر كثيرا على التفاوت في التمويل بين المدارس حتى في المدينة الواحدة على حسب المستوى الاجتماعي للمجتمع المحيط بالمدرسة والمستوى الاقتصادي لأولياء أمور الطلاب الذين يتكون منهم المجلس التربوي (مجلس الآباء) ومدى فهم المجتمع للشراكة المجتمعية ويظهر دور المجتمع في الآتي:

1/ تهيئة البيئة المدرسية.

2/ الاسهام في تسيير المدرسة.

3/ العمل في استقرار المعلمين

4/ الاسهام في الأعمال الإدارية.

5/ الاسهام في تقوية عناصر التعاون والشراكة المجتمعية.

مبررات التركيز على التمويل الحكومي:

رغم تعدد مصادر التمويل ودورها الفاعل في الدفع بمسيرة التعليم إلا أن المصدر الحكومي لتمويل التعليم هو المصدر المعتمد عليه من بين مصادر التمويل المختلفة في التخطيط للمستقبل، خصوصا لمرحلة التعليم العام. تماشياً مع المناداة الدولية بمبدأ التعليم الأساسي للجميع علاوة على ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948م) والتي ورد فيها (7) (أنه لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولى إلزاميا).

على الحكومات توفير التعليم العام الأساسي لجميع مواطنيها كحق للمواطن، في إطار مفهوم المواطنة كحقوق وواجبات، يضاف إلى ذلك ارتباط التمويل الحكومي للتعليم بقضية من أهم قضايا السياسات التعليمية وهي قضية العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، التي يبدو أن التمويل الحكومي الرسمي الضامن الأكبر لتحقيقها.

إن تبني الدولة لقضية إلزامية التعليم يتطلب أيضاً الالتزام بمجانية التعليم، إلا أن هناك ازدواجية في مفهوم مجانية التعليم بين المجتمع، وما تعنيه الدولة لدى المجتمع، تفهم بأن تقوم الدولة بكل متطلبات العملية بما فيها الإعاشة كما كان الحال في السابق، أما على مستوى الدولة تفهم المجانية في غالب الأعم؛ أن توفر الدولة : المدرسة ، المعلم ، الكتاب، التجليس، الطباشير، بعض الوسائل والمعينات الأخرى هذه الأشياء تمثل الكلفة الحقيقية التي تقدمها الدولة لكل أفراد المجتمع أغنياء وفقراء، أما باقي متطلبات واحتياجات العملية التعليمية فيقوم بتوفيرها المجتمع في شكل تكملة وصيانة للمنشآت وتجليس، دعم المناشط ، والبيئة المدرسية، توفير مال التسيير وغير ذلك من الدعم الذي يقدمه المجتمع والخيرين ومجالس الآباء ولجان التطوير.

تقييم تمويل التعليم للعام 2010 م:

من خلال استقراء خطة التعليم للعام 2010(8) وإجراء المقارنة بين ما هو مضمن بالخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007- 2011(9) في مجال التعليم وبين الخطة الموضوعة من وزارة التربية والتعليم لنفس العام. نجد أن هناك تبايناً واضحاً في كثير من الجوانب مما يؤكد ضعف التزام الوزارة بتنفيذ ما تضمنته الخطة القومية للتعليم وقد يرد لسببين هما:

1- إن الخطة القومية جاءت طموحة ولم تستند على معلومات واقعية، لضعف إجراء المسوحات التربوية ’لذا لجأت الوزارة باعتبارها الجهة المباشرة للعمل بوضع خطط تتوافق والاحتياجات الفعلية للمرحلة.
2- الخطط القومية جاءت طموحة وعند إجراء الموازنات لم يكن التعليم اسبقية في سلم الأولويات، ولم يتم التمويل، فلجأت الوزارة لوضع خطط إسعافيه حسب أولويات الوزارة الجدول رقم (3) يوضح ذلك

جدول رقم (3)

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	**التكلفة بالجنيه**	**النشاط**	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
تكوين فريقين لدراسة تقويم المنهج واحتياجات اليافعين	1.350.000 حكومي أجنبي	دورة تطوير وتقوم المنهج	20.000	-	-
إجراء دراسة مسحية	75.5000.00 حكومي أجنبي	-	-	-	-
إنشاء أكاديمية للعلوم التربوية	92.307.680 تمويل خارجي			-	-
المجموع	**1.661.5680.000**		**20.000**	-	-

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 0.000.1% أي صفر %

جدول رقم (4) توفير فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
النشاط	الميزانية المقترحة	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
توفير فرص ا بالتعليم الأساسي	3.630.000.00	تشييد (10) مدارس إساس بالولايات الجنوبية	65 مليون دولار تعادل 162.500.000	65 مليون دولار تعادل 162.500.000	
إنشاء فصول		مرحلة ثانية تكملة تشييد 5 مدارس أساس وداخليتين وتدريب 6 فنيين توفير الطاقة الشمسية وحفر آبار للمدرس والداخليات	126.999	126.999	
2/ زيادة فرص التعليم الإساسي الجيد		زيادة الاستيعاب وتحسين نوعية التعليم- التعليم للجميع زيادة الوعي بين متخذي القرار، الآباء وقائدي المجتمع، توسيع فرص التعليم الأساسي\\	30 مليون	28.000	28.000
مجموع	3.630.000.00		192.627.00	192.655.000	28.00

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 5.3%	نسبة التمويل المقترحة 100%
نسبة التمويل إلى المقترحة 5.3%	نسبة المنصرف إلى الميزانية المعتمدة 100%
نسبة المنصرف إلى المقترحة 0.008%	نسبة المنصرف إلى التمويل100%

جدول رقم (5) تعليم البنات

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
تعليم البنات	15.000.000.0	تعليم البنات تنفيذ حملات القيد الوطني في 15 ولاية	560.214.160	560.21416 اليونيسيف	560.21416
		زيارة 6 ولايات لمتابعة وتقييم أنشطة إدارات تعليم البنات	61.074	10.179	-
		إنشاء غرف اقتصاد منزلي في 6 مدارس تشجيع الفتيات لمواصلة تعليمهن	-	-	10.179
		إصدارات تعليم البنات	28.000	اليونيسيف 28.000	28.000
المجموع	15.000.000.000		561.105.00	560.096.00	560.596.0

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 3.74%	نسبة التمويل إلى الميزانية المقترحة 100%
نسبة التمويل إلى المقترحة 3.73%	المنصرف إلى الميزانية المعتمدة 100%
نسبة المنصرف إلى المقترحة 3.73%	نسبة المنصرف إلى التمويل 100%

رقم (6) التوسع في التعليم قبل المدرسي

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
تشييد رياض تعيين مرشدات توفير مواد التعليم قبل المدرسي	حكومي أجنبي 1.924.080.000 5.097.600.000	تشييد وتأثيث 4248 روضة أطفال بمعدل 50 طفلا للروضة: تعيين 4248 مديرة بمعدل مدير لكل روضة، توفير مواد للتعليم قبل المدرسي	162.000ج	-	2.500
إجراء دراسات مسحية	23.000.000	. إجراء دراسات مسحية في التعليم فبل المدرسي، دورات تدريبية مختلة تطوير التعليم قبل المدرسي	170.000	-	-
		الزيارات الميدانية للرياض	40.000	--	-
المجموع	7.507.000.000		372.000		2.500

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 0.005%	نسبة التمويل المقترحة 0.000.000.187%
نسبة المنصرف إلى الميزانية المعتمدة 0.67%	نسبة المنصرف إلى الميزانية المقترحة 0.000.0000.187%

جدول رقم (7) تعليم الرحل

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية لمعتمدة	التمويل	المنصرف
إنشاء 144 مدرسة متنقلة	57.600.000 حكومي أجنبي	مراجعة وطباعة دليل معلم الرحل- واجتماع الشركاء للتمويل- ورشة عمل لمناقشة الدليل وإجازته مؤتمر تعليم الرحل زيارات ميدانية وتوزيع كتاب مدرسي- لولايتين، تدريب مدربين وموجهين لتعليم الرحل	--	التنسيق مع جهات الاختصاص	14.550
تعيين وتدريب 720 معلم،	2.161.080.000 حكومي أجنبي				
إنشاء 252 مدرسة داخلية،	2.456.496.000 حكومي + أجنبي				
تعيين 300 معلم للمدارس الثابتة	900.000.000 حكومي + أجنبي				
المجموع	754.000.000		-	-	14.550

نسبة المنصرف للمقترح 0.000.000.98%

جدول رقم (8) أعداد البيانات

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
ربط الولايات والمدارس بالمركز	2.453.000.000 10% أجنبي	-	-	-	-
تأسيس آلية وتقييم أهداف التعليم للجميع،	12.000.000 حكومي + أجنبي	-		-	
تدريب الأطر الخاصة بالتقييم والمتابعة،	8.000.000 40% أجنبي				
تكملة مشروع المتابعة ب 15 ولاية	18.000.000 40% أجنبي				
تدريب مدري المدارس والموجهين والاحصائيين	200.000 80% أجنبي	تدريب مدربين ومدراء المدارس بالولايات وضباط بالمحليات،		25.000	25.000ج
الوصول لنظام إدارة المعلومات متطورة بالتعليم الأساسي	24.160.00 20% أجنبي	متابعة موقف الإدخال التعرف على المشكلات الإدخال		-	4.496ج
المجموع	**3.795.000.000**			**2.5000**	**29.469**

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 0.001%	نسبة التمويل إلى الميزانية المقترحة
نسبة التمويل إلى المقترحة 0.001%	المنصرف إلى الميزانية المعتمدة
نسبة المنصرف إلى المقترحة 0.000.001%	نسبة المنصرف إلى التمويل 117%

جدول رقم (9) بناء القدرات البشرية

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
تطبيق تجربة الخارطة المدرسية	2.000.000 20% أجنبي	-	-	-	-
إنشاء معهد تدريب معلمي التربية خاصة	769.230.76 تمويل خارجي	-	-	-	-
إنشاء معهد تدريب المعلمين الفنيين،	183.461.54 تمويل خارجي	-	-	-	-
إنشاء 50 معهداً جديداً	266.866.000 حكومي+ أجنبي	-	-	-	-
تقييم تجربة التعليم عن بعد	910.000 حكومي	-	-	-	-
تقييم أساليب التعليم الحالية تدريب وتأهيل	269.9100.000 حكومي + أجنبي	-	-	-	-
إعداد وتأهيل 70 معهدا للتدريب	26.910.000 حكومي+ أجنبي	دراسات عليا لعدد (980) دارسا	2.473.987		
تدريب وتأهيل 99000 معلماً	90.866.000 حكومي + أجنبي	دبلوم تدريس اللغة الإنجليزية لمعلمي الأساس والثانوي	180.000	180.000	180.000
		تدريب (50) معلماً مرحلة الأساس	20.0000ج	20.000ج	20.000ج
		دورة تخصصية في اللغة العربية	23.000ج	23.000	23.000ج
		تدريب (50) معلما مرحلة الأساس	600.000ج	60.000	
		دورة تخصصية في الرياضيات	60.000	25.000	25.000

		5دورات الانجليزية العامة للمستويات الثلاثة	30.000	30.000	30.000ج
		تنفيذ دورات تدريبية (180) فصلا – الانجليزية للأغراض الخاصة 7- الترجمة قيام دورة واحدة 8- بناء القدرات للقياديين 9- دورة لنيل دبلوم اللغة الإنجليزية لوزارة الشباب والرياضة	90.000 30.000	3.600 3,6000ج	90.000 90,0000
المجموع	**2.787.534.300**		**1.035.473.987**	**344.073.987**	**368.000**

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 0.066%	نسبة التمويل إلى الميزانية المقترحة 100%
نسبة التمويل إلى المقترحة 0.066%	نسبة المنصرف إلى الميزانية المعتمدة 100%
نسبة المنصرف إلى المقترحة 0.066%	نسبة المنصرف إلى التمويل 100%

جدول رقم (10) التغذية المدرسية

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
التغذية المدرسية	15.433.400.000 حكومي+ أجنبي	تقديم وجبة لتلاميذ الأساس - تقديم وجبتين لتلاميذ الأساس والثانوي والرحل - تخليص المواد الغذائية (المكون المحلي) - المتابعة في الولايات المستفيدة	4.136.000 مكون محلي 6.009684 أجنبي	4.136.000 مكون محلي 6.009684 أجنبي	4.136.000 مكون محلي 6.009684 أجنبي
المجموع	15.433.400.00		10.143.000	10.143.000	10.143.000

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 0..66%	نسبة التمويل إلى الميزانية المقترحة 100%
نسبة التمويل إلى المقترحة 0.066%	نسبة المنصرف إلى الميزانية المعتمدة 100%
نسبة المنصرف إلى المقترحة 0.066	نسبة المنصرف إلى التمويل 100%

جدول رقم (11) محو الأمية

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
تشيد 9849 فصلا وتعيين 19968 معلماً لفئة العمرية من (9- 15)	4.924.312.500	إعداد التقرير السنوي عن سير العمل ونسبة الأمية في الولايات تعليم الأطفال والشباب خارج المدرسة 7-24 سنة	-	2,500ج	2000ج
		ودورة تدريبية	-	1500	-
		إعداد معمل لطباعة الكتب المنهجية	200ج	200ج	
تشيد (27130) فصلا وتعيين (32556) معلما للفئة العمرية من (15-45)	4.273.151.500	- دورات تدريبية للعاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار	-	1500ج	-
		تابع دورات تدريبية للعاملين بمحو الأمية وتعليم الكبار زيارات ميدانية التسيير وتعويضات العاملين بالأمانة ومركز شندي	-	775500ج	
المجموع	9.198.000		200	84.000	-2,000

نسبة الميزانية المعتمدة إلى المقترحة 0.003%	نسبة التمويل إلى الميزانية المقترحة 24.000
نسبة التمويل إلى المقترحة 0.91%	نسبة المنصرف إلى الميزانية المعتمدة 100%
نسبة المنصرف إلى المقترحة 0.003%	نسبة المنصرف إلى التمويل 0.02%

جدول رقم (12) تحسين وترقية البيئة المدرسية

تفصيل خطة 2010		تقرير تنفيذ خطة 2010			
الأنشطة	التكلفة بالجنيه	النشاط	الميزانية المعتمدة	التمويل	المنصرف
كتب مرحلة الأساس	242.942.596	-	-	-	-
توزيع مرشد لكل معلم	149.600.000				
المجموع	39.232.596.000	-	-	-	--

البيئة المدرسية رغم أهميتها في العملية التعليمية إلا أن الجدول أعلاه يوضح بأنها لم تشكل أي أولوية لدى الوزارة لذا تضمن بالنشاطات التي ينبغي توفير التمويل لها.

إن العرض السابق يوضح ضعف تمويل التعليم فقد بلغت أعلى نسبة للصرف لتعليم البنات 373% من الميزانية المقترحة وان ارتفاع النسبة يعود إلى تولي اليونيسيف تمويل المشروعات. أما اقل نسبة من الصرف فقد كان لتعليم الرحل الذي بلغت نسبة الصرف إلى المقترح 0.000.000.98%

تمويل التعليم بولاية نهر النيل: -

باستقراء واقع التعليم بولاية نهر النيل كنموذج للولايات في ظل لا مركزية التعليم باعتبار أن حكومة الولاية هي المسئولة عن تمويل التعليم الجدول التالي يوضح عدد المدارس والمعلمين والطلاب بولاية نهر النيل..

جدول رقم (13) يوضح عدد المدارس والمعلمين والطلاب بالولاية (10)

المرحلة	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب
التعليم قبل المدرسي	1025	1582	45887
التعليم الأساسي	730	8929	181407
التعليم الثانوي	144	2720	36839

لا يختلف الحال بالولايات عن المركز عند إجراء الموازنات وتحديد أولويات الصرف باستقراء واقع التمويل بالولاية للعام 2009 الموضحة بالجدول أدناه نجد أن نسبة الميزانية المصدقة تشكل نسبة 50% من الميزانية المقترحة وان المنصرف فعلا يشكل نسبة 4.38 % من الميزانية المقترحة ونسبة 8.77% من الميزانية المصدقة وهذا يوضح ضعف التمويل الحكومي لتعليم بالولاية..

جدول (14) الميزانية المقترحة والمصدقة (بالجنيه) بالولاية للعام 2009 (11)

الميزانية المقترحة من وزارة التربية والتعليم لوزارة المالية بالولاية	683.684.324
الميزانية المصدقة من قبل وزارة المالية بالولاية لوزارة التربية والتعليم	341.842.162
الواصل فعلاً من وزارة المالية لوزارة التربية والتعليم العام	30.006.567

باستقراء الواقع الفعلي لتمويل التعليم بالولاية تبرز صعوبة الوقوف على الصرف الفعلي على التعليم من قبل الحكومة، لاختلاف وتباين بنود الصرف ما بين الولاية والمحليات وطبيعة الإيرادات. ولكن مؤشرات الأرقام لا تبعد كثيراً عن الحجم الحقيقي للصرف الحكومي على التعليم، فجاء التمويل الرسمي كما موضح بالجدول التالي: -

جدول رقم (15) التمويل الرسمي للتعليم بولاية نهر النيل للعام 2009

على رواتب المعلمين والعمال بالمرحلتين الثانوي والأساس	100.000.000
متوسط الصرف على التدريب والتسيير	4.000.000
بناء وتشييد مدارس ثانوي وأساس بمتوسط 3-6 مدارس في العام	7.000.000
متوسط تكلفة التجليس في العام	2.000.000
متوسط تكلفة الكتاب المدرسي في العام	3.000.000
الصرف على الداخليات من الحكومة	1.000.000
الصرف على شهادة الأساس	6.000.000
الجـمـلة	123.000.000

الجدول يوضح جملة الصرف الرسمي على التعليم من الولاية والمحليات بلغ 123 مليون جنيه، ومرتبات العاملين تشكل نسبة 81% من التمويل الرسمي بينما تشكل نسبة الصرف الرسمي على البنود الأخرى نسبة 19% وهذا يؤكد غياب النظرة المستقبلية للتعلم فالخطط تسعى إلى الارتقاء بجميع جوانب العملية التعليمية وعلى رأسها البيئة التعليمية وتدريب المعلم. فإذا كان تدريب المعلمين يشكل الضامن الأساسي لتلافي القصور الذي يظهر في أي جانب من جوانب العملية التعليمية نجد أن الصرف عليه لم يفرد إليه بند منفصل بل أدمج مع بند التسيير، وشكل نسبة 4.92% وإذا قارنا بين الأولويات في الإطار العام للصرف بين التدريب والتسيير نجد أن الأولوية تكون للتسيير وهذا يوضح تراجع أولوية تدريب المعلم في سلم أولويات التمويل الرسمي للتعليم.

التمويل غير الرسمي: -

يسهم المجتمع والمستثمرين إسهاماً كبيراً في الصرف على التعليم وقد صدرت القرارات والقوانين واللوائح المنظمة للتمويل غير الحكومي للتعليم بالولاية. فقد صدر قانون صندوق دعم التعليم لسنة 2005 إلا أن الهياكل الإدارية ظلت معطلة وتفعيلا للأداء تم اقتراح مشروع قانون دعم التعليم لسنة 2009 (12) ثم صدر قانون تنظيم التعليم غير الحكومي لسنة 2006. الجدول التالي يوضح التمويل غير الرسمي للتعليم بالولاية.

جدول رقم (16) التمويل غير الرسمي للتعليم بولاية نهر النيل للعام 2009 (13)..

التعليم قبل المدرسي (بناء، تأسيس، رواتب تسيير) للرياض	5.000.000
بناء مدارس (إساس + ثانوي) متوسط (2-4) مدارس	1.200.000
الصرف على الداخليات والتغذية	2.10.000
الصرف على الإعاشة اليومية للتلميذ	46.000.000
الصرف على الاختبارات الشهرية	4.708.000
رسوم شهادات الأساس المقررة على التلميذ	4.425.000
رسوم التسجيل عند بداية العام الدراسي	3.21.0.000
الصرف على اللبس	3.21.0.000
الصرف على شنطة الطالب + الكراسات+ الأقلام+ الأدوات	10.700.000
الصرف على الترحيل+ لبس إضافي+ أدوات إضافية	10.700.000
الصرف على أجهزة الكمبيوتر والأدوات المساعدة	875.000.00
الجملة	9.630.464.000

من الجدولين (15) و (16) نجد أن جملة تمويل التعليم بشقيه الرسمي وغير الرسمي للتعليم الحكومي بلغ مبلغ 9.753.434.000 نسبة التمويل الرسمي بما فيه مرتبات العاملين 1.63% ونسبة التمويل الرسمي بدون مرتبات العاملين 0.23% التمويل غير الحكومي يشكل نسبة 98.7%

جدول رقم (17) الصرف على التعليم غير الحكومي (14)

الصرف على البنى التحتية	775.000.000
الصرف على مرتبات المعلمين والعمال والكوادر المساعدة	6.000.000
الصرف على أجهزة الكمبيوتر والمعدات	115.000.000
الجملة	896.000.000

إن الصرف على التعليم غير الحكومي يشكل استثمار اقتصادي للأفراد لذا نجد الصرف على البنى التحتية التي تشكل البيئة التعليمية شكلت أعلى بنود الصرف فقد بلغت نسبتها 86.49% بينما بلغت مرتبات العاملين نسبة 0.66% بينما شكل الصرف على الأجهزة والمعدات نسبة 12.83%على عكس التعليم الحكومي الذي شكل فيه نسبة الصرف على المرتبات نسبة 81%. من جملة الصرف على التعليم بالولاية

جدول رقم (18) جملة الصرف على التعليم بولاية نهر النيل للعام 2009

جهة التمويل	المبلغ
التمويل الرسمي	123.000.000
التمويل غير الرسمي	9.630.434.000
الصرف على التعليم غير الحكومي	896.000.000
جملة الصرف على التعليم	10.649.434.000

جملة الصرف على التعليم بالولاية كما موضح بالجدول بلغ 10.649.434.000 جنيه نسبة الصرف الحكومي 1.15% ونسبة الصرف الحكومي بدون مرتبات العاملين بلغ نسبة 0.21 % ونسب الصرف غير الحكومي على التعليم الحكومي بلغ نسبة 90.43% ونسبة الصرف على التعليم الخاص بالولاية 8.14% ونسبة الصرف على التعليم الخاص بدون مرتبات العاملين 8.35%

خلاصة الدراسة

كل مما تقدم يوضح ضعف التمويل الحكومي على المستويين القومي والولائي فعلى المستوى القومي يتضح ذلك من عدم الالتزام بتمويل مشروعات الخطط السنوية المضمنة بالخطة القومية ووضع خطط سنوية من قبل الوزارة فقد بلغت أعلى نسبة المنصرف 3.73% مقارنة بمقترحات الخطة أما نسبة المنصرف لتمويل خطة الوزارة 100% وقد كانت مخصصة لتعليم البنات وممولة من اليونيسيف، وأقل نسبة كانت للبيئة المدرسية التي لم تضمن بخطة الوزارة ولم يرصد لها أي اعتماد مالي. أما على المستوى الولائي لا يختلف كثيرا عن التمويل على المستوى القومي فجل التمويل يخصص لمرتبات العاملين وقد كانت نسبته 81% من التمويل الحكومي بينما بلغ التمويل الحكومي بدون مرتبات العالين نسبة 0.21% أما إذا قارنا بين تمويل المدارس الحكومية مع المدارس الخاصة، نجد أن المدارس الخاصة بدون مرتبات العاملين بلغ 8.35% أما التمويل الحكومي فقد شكل نسبة 90.43%

نتائج الدراسة

1/ ضعف التمويل الحكومي مقارنة بالتمويل غير الحكومي

2/ عدم الالتزام بتمويل خطط التعليم المضمنة بالخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعكس الترتيب المتأخر للتعليم في سلم أولويات الدولة عند إجراء الموازنة العامة.

3/ التمويل الحكومي على ضعفه يخص للتسيير ومرتبات العاملين دون الاحتياجات الفعلية للبيئة المدرسية.

4/ اعتماد التعليم على التمويل غير الحكومي رغم أهمية إلا أنه لا يمكن رصده وتحديده ووضع التمويل الحكومي.

6/ الاعتماد الكلي على التمويل غير الحكومي يؤثر على توفير كثير من احتياجات العملية التعليمية.

التوصيات

1/ إفراد قطاع منفصل للتعليم عند إجراء الموازنة العامة للدولة.

2/ تمويل الخطط القومية للتعليم مركزياً

3/ توفير الاعتماد اللازمة لتنفيذ مشروعات التعليمية بالتعليم العام من التمويل الحكومي.

4/ ترحيل الخطة الخمسية للتعليم 2007-2011 إلى 2011-2016م مع الالتزام بتمويلها تمويلاً كاملاً

المراجع

1- عبيد أحمد علي حجازي (2001) القاهرة دار النهضة ص120

2- حسني علي خربوش (1999) لاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. عمان دار الظهران ص122

3- عبد الفتاح دياب حسين (1999) إدارة تمويل في مشروعات الأعمال. القاهرة: دار النهضة العربية ص 38

4- ديلسر (ترجمة محمد عبد القادر) (1998) أساسيات الإدارة – المبادئ والتطبيقات الحديثة. السعودية: دار المريخ للنشر ص 71

5- تقرير الأداء السنوي للعام 2009 جمهورية السودان: وزارة التربية والتعليم.

6- تقرير الأداء السنوي للعام 2010 جمهورية السودان: وزارة التربية والتعليم.

7- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأمم المتحدة لجنة حقوق الإنسان ديسمبر 1948

8- وزارة التعليم العام الإستراتيجية ربع قرنية 2007- 2031 الخطة الخمسية 2007- 2011.

9- الإحصاء التربوي، إدارة التخطيط التربوي، وزارة التربية والتعليم والمعارف – ولاية نهر النيل

10- مبارك عبد الرحيم وآخرون. تمويل التعليم بولاية نهر النيل. ورشة عمل قضايا التعليم بالولاية 2010م (الصفحات ص 3-4) جامعة وادي النيل: كلية الدراسات العليا (13) (14)

11- وزارة التربية والتعليم ولاية نهر النيل قانون دعم التعليم 2010 ص1